

مقابلة

البروفيسور محمود الحمزة:

حرب روسيا على أوكرانيا ربما تطول وقد تتحول إلى حرب استنزاف للقدرات العسكرية الروسية

عبد النور تومي

ال سعودية والإمارات العربية، في ظل الحرب الروسية- الأوكرانية القائمة، ما جعل المتابع للشأن الروسي- العربي يتساءل عن مستقبل هذه العلاقات، هل هو موقف في زمن الحرب أم تغيير استراتيجي لأغلبية الدول العربية تجاه موسكو؟

البروفيسور محمود الحمزة: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تغيرت كثيراً العلاقات الروسية مع الدول التي تسمى نفسها وطنية، والتي كانت تربطها علاقات صداقة قوية مع

إن تغير الموقف الخليجي من روسيا بدأ قبل الحرب الروسية على أوكرانيا بسنوات، وارتبط بشكل رئيسي بالسياسة الأمريكية وانعكاساتها في المنطقة، والتي ساهمت في خلق التفرقة والعداوة بين دول الخليج نفسها.

أورسام: عرفت العلاقات الروسية- العربية تطوراً هاماً، خاصة دول الخليج على غرار

من هو محمود الحمزة؟

آخر د. عبد النور تومي الباحث في مركز أورسام الباحث مع الأستاذ الدكتور محمود الحمزة وهو أكاديمي وكاتب وناشر سياسي سوري مقيم في موسكو. د. محمود الحمزة مختص بعلوم الرياضيات وتاريخها وله أكثر من 60 بحث علمي و10 كتب في الرياضيات، إلا أنه في الوقت نفسه يعد خبيراً في الشأن الروسي وله عشرات المقالات والدراسات السياسية المتعلقة بالعلاقات الروسية العربية والسياسة الخارجية الروسية وخاصة دورها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. آخر كتاب للدكتور الحمزة قيد الطبع هو حول تاريخ الاستشراق الروسي. قام البروفيسور محمود الحمزة بالتدرис في العديد من الجامعات العربية والأجنبية، وعمل كبير باحثين علميين في تاريخ العلوم العربية في القرون الوسطى في أكاديمية العلوم الروسية (معهد تاريخ العلوم والتكنولوجيا) بموسكو في روسيا.



وعلى ضوء تلك الأحداث عادت روسيا إلى الخليج و بدأت العلاقات الاقتصادية تتسع، وكانت روسيا عراب التطبيع مع نظام الأسد، وشهدنا تطبيع العلاقات بين الإمارات والنظام السوري في الأشهر الماضية، وبقيت المملكة العربية السعودية ودولة قطر الوحيدين في الخليج اليوم اللتان ترفضان المواقف على عودة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية، وكذلك لم يوافقا على التطبيع السياسي معه.

وهنا لا بد من القول بأن الموقف الأمريكي لم يكن حازماً تجاه الحوثيين ولم يقف ضد حربهم في اليمن، مما أدى لتوجه السعودية ودولة قطر للتعاون مع روسيا بالرغم من الخلاف السياسي بينهما حول سوريا. فضلاً عن فوضوية السياسة الأمريكية في الخليج التي ساهمت في تفرقة دول الخليج في عهد الرئيس دونالد ترامب والذي لم يكن بعيداً عن خطة المقاطعة والحصار القاسي على دولة قطر في يونيو/حزيران 2017. وأدى ذلك إلى وضع إيقاع نظام الأسد التشكيك بالسياسة الأمريكية ومدى الوثوق بها، مما دفع دولة قطر لتوسيع التعاون مع روسيا لخلق توازن في التعاون بين الغرب والشرق. وبالتالي أصبحت كل دول الخليج على علاقة متميزة مع روسيا، ووصلت العلاقات بينهم إلى أحسن حالاتها قبيل الحرب في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

أما في فترة الحرب الروسية على أوكرانيا فإن الإمارات اتخذت موقفاً ممتنعاً عن التصويت في مجلس الأمن عند مناقشة الملف الأوكراني وانتقاد الحرب الروسية وكذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة

الاتحاد السوفيتي عام 1991. حيث تم تبادل افتتاح السفارات بين موسكو ودول الخليج العربي، ولكن تلك العلاقات بقيت شكلية خلال التسعينات وهي الفترة الصعبة في حياة روسيا، حيث شهدت البلاد أزمة مالية واقتصادية واجتماعية عميقة، وتميزت السياسة الخارجية الروسية آنذاك بتوجهها الكامل نحو الغرب، وتم إهمال التعاون مع دول المشرق والجنوب. وكان من المفروض على الدول العربية الخليجية أن تولي اهتماماً خاصاً للتعاون مع روسيا، لنعها من الارتماء في أحضان الغرب، وإسرائيل التي استعادت علاقاتها مع روسيا بمجرد تم تفكيك الاتحاد السوفيتي، بعد انقطاع دام لعدة عقود (منذ حرب حزيران عام 1967).

عند اندلاع الثورة السورية اتخذت دول الخليج العربي موقفاً مؤيداً لها، مما أدى إلى تراجع العلاقات الروسية الخليجية وتوترها، خاصة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا في 30 سبتمبر/أيلول 2015، والذي ساهم في إبقاء نظام الأسد المجرم حتى يومنا هذا. اختلفت دول الإمارates العربية عن باقي دول الخليج ب موقفها السلبي من الثورات العربية، والذي يتواافق مع الموقف الروسي.

إلا أن الأحداث في المنطقة تطورت بشكل غير متوقع. ففي عام 2014 أشعلت جماعة الحوثيين بتوجيه إيراني ودعم من علي عبدالله صالح، حرباًأهلية واسعة في اليمن. فقررت السعودية والإمارات مجاهدة الخطر الجديد للتوجه الإيراني المتمثل بالحوثيين. فبدأ التحالف العربي بقصف مواقع الحوثيين ذراع إيران في اليمن.

السوفيت، مثل ليبيا والجزائر وسوريا واليمن والعراق، فروسيا المحاصرة هي دولة ذات نظام رأسمالي مختلف تماماً عن النظام الشيوعي السوفيتي السابق، علمًا أنها أصبحت وريته الرسمية في كافة المجالات. ولكن السياسة الخارجية الروسية أصبحت تتميز بالبراغماتية والمصلحة الاقتصادية والعسكرية والجيو-سياسية. ومع ذلك استمرت روسيا بالتعاون الوثيق وبدعم الأنظمة العربية الشمولية اللاديمقراطية. كما انفتحت في السنوات الأخيرة على دول الخليج بالرغم من علاقات دول الخليج الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب عموماً.

مرت العلاقات الروسية الخليجية بمراحل صعود وهبوط خلال العقود السابقة. وبعد أن كان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعرف بتأسيس المملكة العربية السعودية في عشرينيات القرن العشرين، فإن العلاقات الدبلوماسية انقطعت في عهد ستالين (ثلاثينيات القرن الماضي) واستمرت حالة الجمود إلى التسعينيات، باستثناء إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دولة الكويت والاتحاد السوفيتي في الستينيات. ومن المعروف أن دول الخليج العربية وقفت موقفاً سلبياً من النظام الشيوعي السوفيتي، واتخذت من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب حلفاء استراتيجيين لها، واستمر الأمر هكذا في فترة الحرب الباردة وصراع الكتلتين الرأسمالية الغربية والاشتراكية الشرقية. لكن العلاقات السوفيتية/الروسية- الخليجية استعادت حيويتها قبيل وبعد انهيار

أورسام: تعدد مسألة واردات السلاح الروسي من الأبعاد المهمة في العلاقات الروسية-العربية، فالعديد من الجيوش العربية تعتمد على التسلیح والتجهیز العسكري الروسي، مما أوجد تحالفات متينة لروسيا في العالم العربي، كيف ترون هذه العلاقات في عالم بدأت فيه موازين القوى العالمية والإقليمية وطبيعة العلاقات الدولية تتحول بسرعة فائقة؟

البروفيسور محمود الحمزة: بالفعل ارتبطت دول عربية عديدة بتعاون عسكري مع روسيا منذ أيام الاتحاد السوفييتي. وذلك يعود إلى خمسينيات القرن الماضي. فالعقيدة العسكرية والأسلحة المستخدمة في دول مثل ليبيا وسوريا والجزائر واليمن والعراق كلها كانت روسية. ولكن التغيرات في العقود الأخيرة أثرت على طبيعة التعاون العسكري الروسي العربي. فالعراق أصبح عملياً يدور في الفلكين الأمريكي والإيراني، وتم اسقاط النظام في ليبيا واليمن، ومع ذلك فروسيا تبقى مصدر كبير جداً للسلاح إلى دول المنطقة، وفي سوريا هناك وضع تميّز في التعاون العسكري مع روسيا، حيث وصل الدعم العسكري إلى أوجه مع التدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة السورية، وفي ليبيا دعمت روسيا عسكرياً جماعة حفتر بشكل علني. تفید التسريبات بأن روسيا كانت مستعدة لبيع أنظمة الصواريخ أس-400 لبعض الدول الخليجية التي لم تبد حماساً كبيراً لذلك، ربما بسبب علاقاتها الاستراتيجية مع

العقوبات. ويبدو أن دول الخليج ستقدم المساعدة لروسيا قدر الإمكان دون خرق بالعقوبات الغربية وتجاوزها.

أما عن استبدال النفط والغاز الروسيين بنفط وغاز خليجي فهذا أمر صعب. فكمية الغاز التي تصدرها روسيا إلى أوروبا أكبر من كل الإنتاج القطري من الغاز، ولكن الدول الأوروبية على ما يبدو لديها توجه واضح بالاستغناء التدريجي عن الغاز والنفط الروسي، وهذا سيحتاج إلى سنوات. وشهدنا الصعوبات التي تواجهها ألمانيا حالياً في البحث عن بدائل لواردات الطاقة الروسية. وكما أشار وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى أن بيع النفط والغاز هو موضوع تجاري بحت ولا يمكن اقحامه في الصراعات الجيوسياسية العالمية. أي أن دول الخليج على ما يبدو ستتخذ موقفاً حياديأً يحمي مصالحها ولا يضر بمصالح روسيا، على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة.

وظهر التعاون الروسي السعودي بشكل خاص في اتفاقيات أوبك، منذ عام 2015 في اتفاقية تخفيض إنتاج النفط الذي كانت روسيا بحاجة ماسة له فأيدتها السعودية والإمارات من خلال اتفاقية فيينا عن طريق دول أوبك +، مقابل امتياز روسيا عن التصويت في مجلس الأمن الدولي حول دور التحالف العربي في حرب اليمن. وبذلك افتتحت صفحة جديدة بين روسيا والمملكة العربية السعودية وبدأ تبادل الزیارات على أعلى مستوى وتوقيع اتفاقيات واستثمارات سعودية في روسيا، بينما الإمارات كانت علاقاتها جيدة أصلاً مع روسيا وتطورت أكثر في السنوات العشر الأخيرة.

اتخذت دول الخليج موقفاً حياديأً من الأزمة. هذه المواقف رافقتها تدفق رؤوس أموال روسية إلى الإمارات هرباً من العقوبات المصرفية الغربية التي فرضت على روسيا، وخوفاً من تجميدها.

أي أن تغير الموقف الخليجي من روسيا بدأ قبل الحرب الروسية على أوكرانيا بسنوات، وارتبط بشكل رئيسي بالسياسة الأمريكية وانعكاساتها في المنطقة، والتي ساهمت في خلق التفرقة والعداوة بين دول الخليج نفسها.

أورسام: نتاج عن الحرب الروسية- الأوكرانية أزمة اقتصادية باتت تداعياتها تهدد العالم وخاصة أوروبا، ومنها عامل النفط والغاز، هل سوف تكون الدول العربية خياراً للغرب لتعويض واردات النفط والغاز الروسي على غرار دول الخليج وإيران وأوبك+ في هذه الخيارات؟ علماً أن بات موسكو كلمة مسموعة في قرارات دول اتفاقية أوبك.

البروفيسور محمود الحمزة: تشكلت خلال السنوات السبعة الأخيرة علاقات تعاون وتنسيق قوية بين روسيا من جهة والمملكة العربية السعودية والإمارات من جهة أخرى في مجال تنظيم أسعار النفط، وهي مستمرة، ولكن بعد العقوبات الاقتصادية الغربية الهائلة على روسيا بسبب اجتياحها لأوكرانيا في فبراير 2022، فإن روسيا أصبحت شبه محاصرة اقتصادياً وتجارياً وماليأً، وهي بحاجة لمساعدة دول الخليج لها في الاستيراد والتصدير وفي التسهيلات المالية واستقبال رؤوس الأموال الروسية وحمايتها من

إيران، لأن روسيا والصين يعدان أكبر المستفيدين من توريد البضائع والسلع والاحتياجات الأخرى لإيران في ظل تلك العقوبات. وتتميز العلاقات الروسية الإيرانية بأنها علاقات مصلحة براغماتية، ولا يمكن وصفها بالاستراتيجية، وهي تشبه زواج المصلحة الذي لا يستند إلى حب حقيقي. وبالرغم من التحالف العسكري بين البلدين في سوريا مثلاً إلا أنه توجد ملفات خلافية كبيرة اقتصادية وأمنية وعسكرية وجيوسياسية بينهما في الساحة السورية. كما تتنافس روسيا وإيران على المصالح في آسيا الوسطى وبحر قزوين وفي مجال النفط والغاز. ولا أرى آفاقاً مشجعة لتعاون كبير بين روسيا وإيران بسبب اهتمام كل من البلدين بمصلحته القومية المتناقضة مع الآخر. فإذا رفعنا العقوبات عنها، بينما روسيا تتعرض لعقوبات قاسية. ومن يتابع العلاقات الروسية الإيرانية يمكنه إدراك غياب الثقة بين الجانبين، فكل منهما يخاف أن يبيعه الآخر للغرب. وهناك عامل اختلاف مهم للغاية بين البلدين وهو النفط والغاز، لأن رفع العقوبات الغربية عن إيران سيؤدي إلى تنافس قوي مع روسيا، وقد يفيد هذا الغرب في تخليه عن النفط والغاز الروسي، مقابل تسهيلات غربية لإيران لإعادة إعمار اقتصادها المتهاكل بعد سنوات من العقوبات الغربية. من جانب آخر، تحاول روسيا تسويق روبيتها حول الأمان الجماعي في منطقة الخليج العربي ولكنها حتى اليوم لم تلق تأييداً وتفاعلاً جدياً من تلك الدول.

أورسام: هناك محور مهم في العلاقات الروسية-العربية يتمثل بالقضية الفلسطينية،

دوراً تحربياً في المنطقة مكملاً للدور الإسرائيلي.

الدور الروسي في المنطقة العربية يعتمد بشكل أساسى على إبراز القوة العسكرية الروسية وقدرتها على حسم الصراعات لصالح الأنظمة الشمولية، مثلما حدث في سوريا. ويبدو أن بعض الدول العربية معجبة باستخدام روسيا للقوة ولسرعة تدخلها لجسم النزاعات، في وقت نشهد فيه سياسة أمريكية تفضل إدارة الأزمات من الخلف وليس حسمها وحلها، وأحياناً خلق الأزمات من خلال نظرية الفوضى الخلاقة. ولكن ما قامت به روسيا في سوريا من حماية لنظام الأسد الذي ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا، سيكون عاملاً خطيراً في خلق عدم الاستقرار في سوريا، وسيهدد الأمن والسلام في المنطقة والعالم. كما أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا خلق ردة فعل سلبية بسبب انتهاك سيادة دولة جارة.

أورسام: للربط مع ما سبق، مسألة الملف النووي الإيراني وارتباطه بالأمن العربي، والأخليجي خصوصاً، كيف ترون دور العلاقات الروسية-الإيرانية في الأزمات العربية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مستقبل الحرب الروسية-الأوكرانية وما لاتها ما زال مجهولاً؟

البروفيسور محمود الحمزة: روسيا تقف إلى جانب إيران في برنامجها النووي، ولكنها في الحقيقة تخشى من امتلاك إيران للسلاح النووي، بسبب قرب إيران من الحدود الجنوبية لروسيا المستفيدة في الواقع من استمرار العقوبات الغربية على

أمريكا. لكن روسيا باعت تلك الصواريخ لتركيا بالرغم من كونها عضو في حلف الناتو. وباختصار يمكن القول أن هناك تعاوناً عسكرياً واسعاً لروسيا مع اغلب الدول العربية، ولكن هذا التعاون ليس له متانة استراتيجية، لأنه قابل للتغيير الجذري بمجرد ممارسة تأثير عربي جدي على الدول العربية المتعاونة مع روسيا.

أورسام: لاحظنا في السنوات الأخيرة تغاغل أمني- عسكري روسي في المنطقة بشكل مكثف، وأصبح هذا الدور الروسي الجديد بمثابة مصدر للعنف وعدم الاستقرار في الصراعات الداخلية لبعض الدول العربية، مثلاً في سوريا ولibia وحتى في اليمن، ما هي قراءتكم بذلك؟

البروفيسور محمود الحمزة: الصراعات الروسية الغربية، التي تجسدت في إسقاط نظام الحكم الوالي لروسيا في أوكرانيا عام 2014، دفع القيادة الروسية التي تبني رفض مبدأ هيمنة القطب العالمي الواحد منذ استلام بوتين للرئاسة عام 2000، إلى إثبات دورها في الساحة الدولية من خلال التدخل العسكري في سوريا في 2015، والذي لم يكن ليحصل دون ضوء أخضر أمريكي. وظهر تفاهم روسي أمريكي في سوريا منذ 2015، أساسه التزام كل من موسكو وواشنطن بأمن دولة إسرائيل كأولوية عليا. ولا ننسى أن هذه التطورات ترافقت مع مشروع الشرق الأوسط الجديد الإسرائيلي الأمريكي، والذي ساهم في تعزيزه نظام الملالي في طهران، الذي لعب

في وقت قريب. ومع ذلك كانت تلك الأمور من أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا - كما أعلنت روسيا-. وترتبط تركيا وروسيا علاقات استراتيجية تشمل التجارة والاستثمار والسياحة والطاقة والمحطة الكهرونووية والتعاون والتنسيق الأمني والعسكري والسياسي. وتتمسك كل من موسكو وأنقرة بتلك العلاقات لما لها من فائدة كبيرة للبلدين. وبالمناسبة فإن موسكو قد استفادت كثيراً من مفاوضات أستاناء بمشاركة تركيا وإيران.

وبالرغم من وجود ملفات خلافية بين روسيا وتركيا فإن تركيا لديها أوراق مهمة جداً في ليبية وسوريا وإقليم ناغورني قره باغ وأوكرانيا، فضلاً عن عدم اعتراف تركيا لغاية الآن بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وكذلك شجبت تركيا العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

من جهة أخرى، تربط تركيا وأوكرانيا علاقات تعاون جيدة خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري والعسكري. ولذلك فتركيا مؤهلة للعب دور وساطة بين روسيا وأوكرانيا، لكن المفاوضات تعثرت بسبب التباعد في مطالب الطرفين، والأمور السياسية والميدانية تتعدد بسبب تغير التقدم العسكري الروسي واحتمال لجوئه لسياسة الأرض المحروقة للسيطرة على المدن. علمًا أن الجيش الأوكراني المدعوم شعبياً، والذي يتلقى أسلحة متقدمة من الغرب، يمكنه تحقيق انتصارات كبيرة على القوات الروسية. وقد تطول الحرب وتحول إلى حرب استنزاف للقدرات العسكرية الروسية. ■

عبداللور نومي: باحث وأكاديمي من الجزائر حاضر على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال إفريقيا في مركز أورسان.

أورسان: ما هو تقييمكم لوقف تركيا في أدائها لدور الوسيط في حل الأزمة الروسية-الأوكرانية، ومدى تأثير هذا الدور على العلاقات الثنائية بين أنقرة وموسكو؟ علماً أن لهما خلاف حاد في الملفين السوري والليبي.

البروفيسور محمود الحمزة: السياسة الخارجية التركية بلا شك هي سياسة نشطة وفاعلة. فالوساطة التركية بين موسكو وكيف تقوم على أرضية جيدة لولا تعنت موسكو بشروطها تجاه القيادة الأوكرانية ولولا التشجيع الغربي لكيف من ذلك البداية على توتير العلاقة مع موسكو. وطبعاً التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا مرفوض لكنه مرتبط بأجنadas الكرملين والصراع من أجل دور روسي في الساحة الدولية على خلفية التصريحات حول انضمام أوكرانيا للناتو مما اعتبرته موسكو تهديداً لأمنها القومي، لأن توسيع الناتو نحو الحدود الغربية لروسيا يتناقض مع الضمانات الأمنية الشفهية التي تلقاها الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف من الرئيس جورج بوش الأب وزعيم خارجيته جيمس بيكر ومستشار المانيا السابقة هيلموت كول ورئيس وزراء بريطانيا السابقة مارغريت تاتشر والرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتان عام 1990 ، والتي أكدت حينها على عدم تقديم الناتو نحو حدود الاتحاد السوفيتي مقابل انسحاب الجيش السوفيتي من المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. والحقيقة المرة أن الناتو لن يقبل أوكرانيا في عضويته إلا بعد سنوات طويلة قد تصل إلى 20 سنة، وحتى الانضمام للاتحاد الأوروبي غير متاح ما هي رؤية موسكو تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة بعد المواقف الأخيرة لإسرائيل تجاه الحرب الروسية الأوكرانية.